أزمة التاريخ الدارج حسب إبن خلدون:
تجليلتها وحلولها المنهجية

د . محمد حمداوي

جامعة مستغانم

مقدمة

لم يكن التاريخ في عصر ابن خلدون، وفيما سبقه من العصور، يزيد عن كونه أخبارا يذكرها المؤرّخون ويسندون آثارها إلى رواتها، لا يخضعونها إلى المعالجة العقلية ولا يقدمون الحجج على صحتها، ولا يحللونها، ولا يستنبطون منها العبر إلا قليلا، قاصرين مهمّتهم على تجميع أخبار المخبرين ونقل الناقلين، رغم أن بعضهم مدركون أن ما ينقلونه متضمن نسبة كبيرة أو قليلة من الخطأ، وأن قارئيهم سوف يقفون على أخبار لا يعرفون لها وجها للصحة ولا معنى للحقيقة، وأنهم سوف يقابلون ذلك بنفور واستنكار.

ومع ذلك، فإن هؤلاء المؤرخين لا يترددون في نقل هذا الذي يرونه كذبا ليس فقط لكونهم يعتبرون أنفسهم أمناء على ما نقله إليهم الرواة، يؤدونه على نحو ما تلقوه منهم، بل لأن وعيهم لا يزيد عن كونه يرى في التاريخ تجميعا للأخبار وحوادث الزمان وتغير أوضاع البشر من حال إلى حال، وأن التاريخ كما يرونه يتوجب الاعتماد على النقل والتخيل والذاتية والأخذ بالأحكام القبلية والتشيّع لآراء فريق على حساب فريق آخر. ولم يخطر بوعي أحد منهم أن يعتمد على التحقيق، ولا أن يلتزم الموضوعية، ولا أن يسلط النقد على الآراء، ولا أن يرد الوقائع التاريخية إلى مصادرها، ولا أن يتحرى الحقيقة فيما ينقله من أخبار، فيتوسل بالمنطق والعقل والاستدلال السليم[1]، ويتسلح بالشك المنهجي في معاملة الخبر، حتى تثبت صحته بمطابقته طبائع العمران، أو يتبين خطؤه بمخالفته لها .

أولا : أزمة التاريخ الدارج وتشخيصها

إن هذا التاريخ، المفيد فقط في تدوين الأخبار والإكثار منها، وجمع تواريخ الدول والأمم وتسطيرها[2] تاريخ متأزم، يتكشف عن حالة ابيستيمولوجية معقدة، لا يمكن

معها أن يستقيم ولا أن يبلغ مستوى المعرفة العلمية . ولم يكن ممكنا للمؤرخين هم سبب اعتلاله، بمن فيهم مشاهيرهم المتميزون بسعة الاطلاع والتزام الأمانة، مثل :"ابن اسحاق"، و"الطبري"، وابن الكلبي"، و"الواقدي"، و"الأسدي"، و "المسعودي"، أن يخلصوه من شوائب الأخبار الزائفة والروايات الباطلة[3]، لقصور وعيهم عن ذلك، ولاستفحال غفلتهم عن كون الأخبار والروايات والآثار وكل ما يمنح التاريخ مادته، إنما ترجع إلى الطبائع التي في أحوال العمران ونحمل عليها [4] .

وكما قصر هؤلاء المؤرخون عن أن يروا في التاريخ شيئا آخر غير ما يجمعونه من أخبار، ويصفونه من حوادث، ويسجلونه من تواريخ، فانهم حصروه في نطاق ضيق هو نطاق السياسة والحروب، مهملين نطاقا واسعا هو المشتمل على البنيات التي تقوم عليها السياسة والمتوفر على العلل والأسباب التي تتحكم في اندلاع الحروب [5].

ذلك ما يرى فيه ابن خلدون، وقد بلغ لديه الوعي التاريخي أشده، ظاهرا للتاريخ لا حقيقة له، إذ يقول :" إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول، تنمو فيها الأقوال، وتضرب فيها الأمثال، وتطرف فيها الأندية إذا غصها الاحتفال، وتؤدي إلينا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال، واتسع للدول فيها النطاق والمجال، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال، وحان منهم الزوال [6] .

وحتى يكون التاريخ حقيقة علمية، فلا بد له من تجاوز ظاهر الأخبار إلى باطنها، ويخرج من نطاقه الضيق إلى نطاق أوسع، يشمل كل التحولات الحاصلة في الحياة الاجتماعية، على اختلاف مظاهرها، والمؤثرة في المؤسسات الاجتماعية على اختلاف أنواعها، فتدخل بذلك في نطاقه الأخبار المتصلة بالأحوال الاقتصادية والصنائع والعلوم وما إلى ذلك من جوانب الحياة الاجتماعية [7].

ولا يمكن الوقوف على باطن التاريخ إلا بتمحيص الأخبار الذي يفيد في " تمييز الحق من الباطل والصدق من الكذب فيها، وفي التأكد من مطابقتها للوقائع"، وبتعليل الوقائع الذي يفيد، هو الآخر، في "معرفة كيفية حدوثها وأسباب تزاحمها وتعاقبها" [8] .

لذلك رأى ابن خلدون أن التاريخ في "باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق "[9] .

فإن لم يكن التاريخ بهذه الصورة التي تجمع بين ظاهر الأخبار وباطنها، ولم يوسع نطاقه إلى موضوعات تشمل كل ما يقع في الحياة الاجتماعية، فإنه لن يعدو أن يكون ركاما من الأخبار والروايات والآثار، يتخللها الغلط والوهم، ويمتطيها الكذب والهذر، وتتطرق إليها الأسباب المبعدة عن الحقيقة العلمية، ثمرة الملاحظة والتجربة لموضوعات الواقع، ومعالجتها بعقلانية نقدية ومنطق سليم .

أما اذا كانت الأخبار التاريخية شاملة لكل ما يحدث من التحولات في مجالات الحياة الاجتماعية، وتجاوز فيها المؤرخ مجرد النقل إلى التمحيص، ومجرد سرد الوقائع إلى التعليل، فإنها سوف تشكل مضمون التاريخ بصفته علما، لأنها سوف تكون انعكاسا صادقا للمجتمع وما يحصل فيه من الظواهر والتغيرات. وسوف تتجلى حقيقة هذا العلم، كما عبر عن ذلك "ابن خلدون" في كونه خبرا " عن الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله الناس بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال [10] .

إن التاريخ بهذا المعنى، وإن لم يتحقق، إلا أنه قابل للتحقق، إذا كف المؤرخون عن النظر إلى الواقع التاريخي على أنه واقع حدثي، إذ انه ليس كذلك إلا في الظاهر، وشرعوا في نقض هذا الظاهر لاستخراج الواقع التاريخي منه، بعد إدراكهم أنه الغشاوة التي تحجبه، فاذا فعلوا ذلك فانهم لن يكتفوا بسرد الأخبار عن الوقائع، بل سوف يسعون إلى معرفة الكيفية التي تمت بها هذه الوقائع قبل أن يخبروا عنها، وسوف يقفون على حقيقة أن الواقع، بصفته مادة للتاريخ، بنية مقاومة للسرد، لأنها شبكة من العلاقات المعقدة المترابطة والتي من ديناميتها تتولد الأحداث" [11] . ولذلك، فان أسباب وقوع الأحداث تكمن في هذه البنية العلائقية نفسها، ولا يمكن فهم الأحداث إلا بردها إليها، والتأكد بالتحليل العقلاني النقدي من ارتباط كل واقعة بعلتها ."معنى ذلك أن المؤرخ لا يلتقط موضوعه بعين تجريبية، أو يجده جاهزا في حقل التجربة المباشرة، لأن موضوعه ليس الحدث، بل هو ذلك الواقع الذي يحمل الحدث ويجعله قابلا للفهم، أي للتفسير أو التعليل"[21].

إن الانتقال من صعيد الظاهر إلى صعيد الباطن في الأخبار والروايات والآثار، أي الانتقال من سرد الأخبار عن الوقائع إلى العلم بكيفيات هذه الوقائع، هو وحده الذي

يجعل التاريخ الدارج يصبح تاريخا حقيقيا، أي أنه يحول الأخبار التاريخية إلى علم التاريخ .

ذلك ما لم يدركه أحد من المؤرخين في الشرق ولا في الغرب قبل ابن خلدون، لأنهم اعتبروا التاريخ كما صاغوه هو التاريخ السليم، ولم يتفطنوا إلى اعتلاله، فيكون إدراكهم هذا شرطا أوليا تتوقف عليه كل محاولة لإنقاذه من أزمته المعرفية وإعادة الصحة إلى أخباره، حتى تكون عالمة بكيفيات الوقائع .

ذلك ما سوف يأخذه ابن خلدون على عاتقه، مبتدئا بتشخيص أزمة التاريخ كما صاغه أصحاب الشهرة والأمانة المعتبرة من المؤرخين، مثل الطبري والواقدي والمسعودي، الذين يستحقون هذا الاسم، على الرغم مما في مؤلفاتهم من المطعن والمغمز، لا كما هو عند المنتحلين إياه عن جهل، والذين هم في تقدير ابن خلدون همل لا يعتبر لهم مقال"[13] .

ولما كان تشخيص الأزمة متمثلا في تمييز ما هو صادق من الأخبار عما هو كاذب، وما هو مطابق لطبائع العمران عما هو مخالف لها، فقد توجب على ابن خلدون معرفة الأسباب المؤدية إلى هذه الأزمة أي نقل الأخبار الخاطئة، عديمة الصلة بالواقع، والحيلولة دون قيام التاريخ كعلم . كما توجب عليه قبل ذلك تصنيف هذه الأخبار، حسب أهميتها العلمية، ثم تصنيفها حسب الأغلاط والأوهام والأكاذيب المتطرقة إليها، ثم استجلاء الأسباب الداعية إلى كل نوع منها.

إن ما يستوجب على المؤرخ معرفته قبل أي شيء هو أنه ليس كل خبر صالحا لأن يكون مادة تاريخية . فإذا كان التاريخ خبرا عن الاجتماع الانساني وما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، فإن كل شيء لا يمكن أن يعرض للمجتمع هو خارج عن نطاق المادة التاريخية، ويتوجب على من يقوم بالممارسة العلمية التاريخية إسقاطه من الحسبان . ومعنى ذلك أن الأحوال التي تلحق الاجتماع الانساني ليست كلها جوهرية، ولا حاصلة بمقتضى الطبيعة الاجتماعية، ولا ذاتية في العمران، ولا ملازمة لخصائصه. بل قد يكون ما يلحق العمران عارضا عليه، وبالتالي، فإنه لا يستحق الاعتداد به في الإخبار عن العمران .

وعلى هذا الأساس، فان الخبر الوحيد الذي يصنع المادة التاريخية هو ذلك الذي محله وموضوعه ما يعرض للمجتمع بمقتضى طبعه، ويكون جوهريا فيه . أما ما عداه فكذب تكشف عنه عرضيته، ومخالفته لواقع الاجتماع .

وإذا كانت ألفاظ الغلط والوهم والهذر كلها داخلة حسب تعبير ابن خلدون في نطاق الكذب، الذي يدل على مخالفة الخبر للواقع الاجتماعي، في نظير الصدق والصواب الذي يفيد مطابقة الخبر لموضوعه العمراني المحسوس، فإن المؤرخين لا يستوون بعضهم مع بعض من حيث القصد إلى الكذب . فابن خلدون لا يشك مطلقا في صدق أمثال الطبري من المؤرخين ولا في حسن نيتهم، حتى وإن كانت مؤلفاتهم لا تخلو هي الأخرى من مواطن الغمز والطعن والهذر، فعنده أن ذلك، ليس راجعا إلى سوء نية هؤلاء، ولا إلى قصدهم ترويج الخطأ، بل لأن هؤلاء كانوا أمناء صادقين في نقل الكذب، إذ أن الصدق لا يمنع صاحبه من التعرض للوهم أو الغلط أو الجهل أو الانخداع، فجاءت أخبارهم مخالفة للواقع . ولكن آخرين قصدوا التلبيس والكذب في الأخبار والوقائع، "بقصد الوصول إلى بعض المنافع" [14] فكان أن خدعوا بذلك الناقلين الذين لم يتميزوا في أخبارهم الدسّ والتلبيس والاصطناع .

وإذا كان الكذب النسيب للأخبار والروايات والآثار على هذا النحو من التفاوت من حيث القصد أو اللاقصد أو عدم التمييز، فان الأسباب المؤدية إليه، لابد إلا أن تكون على قدر مناسب من التنوع والإختلاف، وأن من بينها أسبابا لو تنبه إليها المؤرخون الأمناء الثقات لجاءت مؤلفاتهم خلوا من الاعتلال الذي أقعد على مضمونها دون الصيرورة تاريخا على الحقيقة، أي علما كسائر العلوم.

ثانيا : أسباب أزمة التاريخ الدارج وحلولها

هكذا، فان أزمة التاريخ كلها كامنة، حسب ابن خلدون في الكذب الملازم للأخبار، وأن لهذا الكذب المتعدد الوجوه أسبابا تقتضيه، وأنها كثيرة متفاوتة الأهمية، من حيث تأثيرها السلبي في علمية التاريخ، ومنها :

1. التشيعات للآراء والمذاهب: فان النفس إذا كانت في حالة الاعتدال في قبول الخبر ،أعطته حقه من التمحيص والنظر، حتى تتبين صدقه من كذبه . وإذا خامرها تشيُع لرأي أو نحلة، قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيُع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب

ونقله"[15]. إن هذا السبب المتمثل في مشايعة رأي على حساب رأي آخر واحد من العوامل النفسية التي تعيق عن التزام الحياد في تدوين الأخبار التاريخية وانتقادها، لأنه يمنع الانسان من أن يرى الأشياء بموضوعية واعتدال، ويطلق العنان للذاتية التي تتفره من كل رأي لا يوافق الرأي الذي تبناه عن مصلحة أو اقتناع، ولا يبذل أدنى جهد في التحقق من صحة ما يوافقه وهو محتمل الخطأ، ولا من خطأ ما لا يوافقه وهو محتمل الصواب، فاذا وقع منه الكذب كان كذبا عمدا، لأنه انطلق في نقله لأول وهلة من الميل إلى التحزب والإنحياز.

2. الثقة بالناقلين : ذلك أن المؤرخ الذي يتلقى الأخبار عن راوٍ أو ناقل لمجرد أنه يثق به، قد ينقل عنه الدسائس والأكاذيب، بغير قصد منه ولا دراية . وأكثر الناس وقوعا ضحايا للمكر والخداع أكثرهم ثقة في الآخرين، إنما يحمى المرء من الناس سوء الظن بهم قبل أن يختبرهم . لذلك توجب على المؤرخ الذي يتوخى الصدق والصواب فيما ينقله من أخبار"ألا يقبل أية رواية كانت قبل أن يتأكد من عدالة رواتها في القول وسلامتهم من الكذب"[16]. وذلك بالتمحيص، أي بالبحث والتحقيق في شخصية الرواة وسيرتهم، بحثا ينطلق من الشك فيهم حتى تجتمع لديه الأدلة القاطعة المثبتة صدقهم، فيقبل حينئذ روايتهم، أو الكاشفة كذبهم فيعزف عنها . وينطبق هذا الأمر على الرواة المباشرين وغير المباشرين على حد سواء، إذ قد يتلقى رواة تأكدت للمؤرخ أمانتهم من آخرين، وثقوا بهم، أخبارا ملبسة كاذبة، ثم ينقلونها كما هي لمن يثق بهم، لذلك ليست أمانة الناقلين التي تستوجب الثقة بهم كافية لاعتبار الخبر صادقا، فوجب على المؤرخ، تجاوز التحقيق في شخصية الرواة إلى التحقيق في طبيعة الخبر.

3. الذهول عن المقاصد: فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع، وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه، فيقع في الكذب "[17]. و هو من الأحوال النفسية التي إذا أصابت الإنسان أثّرت سلبا على سلامة فهمه وإدراكه، حتى ولو كانت حالة عارضة، ويكون أن الذاهل يعاين ويسمع الأشياء ولا يفهم القصد منها، ولا يدرك بسب حالته أن هناك فهما فاته وقصدا إستتر عليه، أو أنه لم يلاحظ تمام الملاحظة، أو أنه توهم أمورا وهو يشاهد أو يسمع، أو أنه ظن نفسه سمع ما شاهده أو شاهد ما سمعه. "فاذا نقل وروى، يكون قد نقل وروى ما يخالف الواقع، مع أنه لم يقصد الخروج عن جادة الصدق والأمانة في النقل على ما أداه إليه فهمه"[18] .

4. توهم الصدق، الذي يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين، وهو كثير. وهو مختلف عن الثقة بالناقلين، لأنه لا يخص الرواة بقدر ما يخص الرواية. فالمؤرخ الذي يخلط بين أمانة الرواة وصدق روايتهم، إنما يتوهم الصحة فيما يحتمل الخطأ، لأن هؤلاء الرواة قد لا يكونون محصوا ما أدي إليهم، لاعتبار صدقه أو لالتزام الصدق في نقله كما هو، مع معرفتهم بعدم صدقه. " وربما فرّق ابن خلدون بين توهم الصدق والثقة بالناقلين كسببين في قبول الأخبار الكاذبة ونقلها للإشارة إلى الرواية الاعتيادية من جهة، والرواية المتواترة من جهة أخرى، (...) فلا يبعد أن يكون (ابن خلدون) قد أراد بذلك التنبيه إلى عدم جواز الثقة بالناقلين من جرّاء كثرتهم فقط، وعدم جواز قبول الخبر من جرّاء كونه متواترا فحسب"[19].

5. الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع، لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع، فينقلها المخبر كما رآها. وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه"[20]. وذلك أن واقع الاجتماع الانساني له أحواله المطابقة لظواهره، فإذا أخبر عنها الراوي بأمانة ودون ذهول عن المقاصد، أمكن الناقل، إذا أراد التأكد من صحة الخبر أن يطابقه على الواقع. أما إذا لبّس الخبر على الناس لأغراض نفعية، فإنه يكون كاذبا مخالفا للواقع من الصعب تطبيقه. كذلك، فإن الدس والاصطناع قد يخص الوقائع قبل الأخبار، فينخدع بها من يشاهدها، ويغفل عمّا فيها من التلبيس، فإذا نقلها، فإنه يكون قد نقل واقعة غير حقيقية، فيأتي كذبا، رغم أنه صادق وقصده سليم.

6. تقرب الناس في الأكثر إلى أصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح، وتحسين الأحوال، وإشاعة الذكر بذلك، فيستفيض الأخبار بها على غير حقيقته. فالنفوس مولعة بحب الثناء، والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه وثروة، وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل، ولا متنافسين في أهلها "[21]. فما دام أصحاب المال والسلطان يحبون أن يثنى عليهم، فإن الانتهازيين يستغلون ذلك فيتقربون إليهم بالمدح والثناء وإشاعة ذكرهم بين الناس، عسى أن يحصلوا منهم على ثروة أو جاه. فإذا لم ينتبه المؤرخ إلى هذه المسألة، ونقل الأخبار الخاصة بأصحاب الجاه والمسؤولية والنفوذ دون تمحيص، فإنه قد ينقل ما هو مخالف للواقع.

7. الجهل بطبائع الأحوال في العمران : فإن كل حادث من الحوادث، ذاتا أو فعلا، لابد له من طبيعة تخصه في ذاته، وفيما يعرض له من أحواله، فإذا كان السامع عارفا بطبيعة الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك عند تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب. وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه

يعرض"[22] . إذن هذا العامل، عامل الجهل بطبائع الأحوال في العمران، هو أهم العوامل المحددة لأزمة التاريخ . فما ظل التاريخ، حتى عصر ابن خلدون، دارجا يكتفي منه أهله بالظاهر دون الباطن إلا لجهلهم بحقيقة المجتمع وما يعرض له من الأحوال، ولعدم قدرتهم بسبب ذلك على التمحيص المفضي إلى تمييز الخبر الذي له ما يطابقه في المجتمع من وقائع، عن ذلك الخبر الغريب الذي ليس لمضمونه شيء يسنده من حوادث المجتمع . ولم يكن للتمحيص أن يكون والمؤرخون بهذا القصور عن إدراك أن الخبر التاريخي ليس إلا تابعا للوقائع الحاصلة في العمران، وهي أصله ومصدره ومادته ولا يمكن أن يوجد وجودا حقيقيا إلا بها، في حين أنها، أي الوقائع موجودة بتجلياتها أو بذاتها سواء أأخبر الرواة عنها أم لم يفعلوا ذلك . إن العمران البشري ذو الوجود المستقل، وذو العوارض الذاتية المتميزة، لجدير أن يكون موضوعا متميزا لعلم خاص مستقل عن العلوم الأخرى. ولا يمكن أن يغيب ذلك طويلا عن أذهان العلماء : فالمؤرخ الذي يستدعي منه التمحيص معرفة العوارض الذاتية للمجتمع لينظر بعد ذلك إلى مدى مطابقة الأخبار لهذه العوارض، لا يكون بصدد ممارسة علم التاريخ بقدر ما يكون بصدد ممارسة علم آخر . وهو ما انتبه بوعي ثاقب ابن خلدون إليه، فوجد نفسه أمام إكتشاف علم جديد، موضوعه العمران البشري والإجتماع الانساني، بصفته حقيقة متعقلة طبيعية، شأنه شأن كل الحقائق الطبيعية القابلة للتعقل والقائمة بذاتها والتي لكل واحدة منها علمها الخاص .

إن ابن خلدون، لم يكتف بالتعبير عن إدراكه لأزمة التاريخ الدارج وتجلياتها المعرفية، بل إنه قام بتشخيص هذه الأزمة ووضّح أعراضها وحدد الأسباب المؤدية إليها بصورة لم يسبق لها مثيل عند أسلافه من الفلاسفة والمؤرخين . وقد ضمّن تحليله لأزمة التاريخ الدارج مجموعة من القواعد المنهجية، تُشكل في مجموعها معيارا يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه من أخبار، أي تتحقق به المطابقة : مطابقة الأخبار للوقائع الحاصلة فعلا في المجتمع . وهذه المطابقة هي التي تقرر تمييز الأخبار الممكنة الحدوث بصورة جوهرية، والحادثة بصورة عرضية، والمستحيلة الحدوث.

وليست الخطوات المنهجية الموصلة إلى ذلك إلا هذه التي يمثلها الشك والتمحيص، والتشخص المادي للوقائع، وتحكيم أصول العادة وطبيعة العمران، و قياس الغائب بالشاهد، والسبر والتقسيم، والحيطة عند التعميم [23] . فتحري الصدق لا يكون إلاّ

بالشك والتمحيص، إذ لا ينبغي للمؤرخ ألاّ يقبل الخبر حتى ينظر في الإمكان الواقعي له أو في استحالته، وهو ما يستوجب المعرفة بطبائع العمران معرفة رصينة واسعة، تحيط بأهم ما تشتمل عليه الحياة الاجتماعية من مجالات إقتصادية وسياسية وثقافية، سواء أكان ذلك في الوسط البدوي أو الوسط الحضري. زد على ذلك أن المؤرخ مطالب بتمييز الرواة الذين يمكن أن يأخذ عنهم الرويات والأخبار وأولئك الذين لاينبغي أن يأخذ عنهم، وذلك بالبحث في هويتهم وأخلاقهم والتأكد من أمانتهم وعدلهم، وهو ما ينطبق أيضا على النصوص المكتوبة، إذ ينبغي تناولها بنفس القدر من الشك والتمحيص . وإلى جانب هذه القاعدة، لا بد عليه أن يحكّم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران وما يعرض له من الأحوال، طلبا للمطابقة المذكورة . وأما قياس الغائب بالشاهد فمطلوب لما قد يكون بين واقعة معروفة وأخرى مجهولة من إشتراك في العلة والسبب . بل إن هذه القاعدة إذا حُمّلت دلالة المقارنة، فانها تصبح ذات أهمية قصوى في تحري المطابقة، لما تلعبه من دور في تصحيح الملاحظة بالتكرار والتجربة للواقعة الاجتماعية، شبيهة بالتجربة المخبرية في مجال العلوم الطبيعية .

والمؤرخ مطالب كذلك بالابتعاد عن الذاتية والمصلحة المادية والتحزب والانحياز، و مطالب باستحضار الذهن إستحضارا تاما ومباشرة عمله وهو في حالة نفسية جيدة، ومعنويات عالية، للتركيز جيدا فيما يسمع أو يشاهد، ولفهم مقاصد الأخبار فهما سليما، قبل أن ينظر في مدى مطابقتها للواقع .

كما يتوجب عليه ألاّ يخضع علمه لإرادة أصحاب الثروة والجاه والسلطان، فيحل المدح والثناء لهؤلاء وتحسين صورتهم، وإشاعة الذكر بذلك، محل الموضوعية والحياد، راغبا من وراء ذلك في ثروة أو جاه، على حساب الفضائل الواجبة في العلماء وأمانتهم على ما يعلمون .

فإذا توفرت في المؤرخ هذه الشروط النفسية والعقلية والأخلاقية، أمكنه أن ينقل التاريخ الدارج إلى تاريخ حقيقي متوافر على الخصائص المطلوبة في كل علم .

خاتمة

لقد أفاد ابن خلدون من معرفته الواسعة بالتراث العربي الاسلامي، وخصوصا العلوم العقلية التي يعتبر التاريخ واحدا منها، إفادة كبيرة أهمها النظر إلى الوقائع

الاجتماعية نظرة العالم الطبيعي إلى الظواهر الطبيعية . إنها نظرة عقلانية تتوخى حقيقة ما تدركه الحواس بالفهم والتعليل والتحليل النقدي، وهو ما مكنه من إدراك الأزمة المعرفية لعصره، من خلال التاريخ الذي يعتبر أحسن مجال لتجسيمها، فشخص أعراضها، وأبرز أسبابها، وقدم لها الحلول العلمية والمنهجية اللازمة .

وبذلك فانه تمكن من تحويل التاريخ إلى معرفة منزهة من المغالط والأكاذيب والدسائس والتحيزات، كما تمكن وهو يربط التاريخ بأصوله العمرانية من وضع الأسس العلمية لعلم جديد، هو علم العمران البشري والاجتماع الانساني، الذي يرتبط بالتاريخ إرتباطا جدليا، وتشكل نتائجه العلمية عاملا محددا لتطور كل معرفة تاريخية تتوق إلى الشمولية، وتتوخى الحقيقة الموضوعية، وتلتزم الأمانة العلمية المترفعة على كل مساومة مغرية بالسلطان أو الجاه أو الثروة .

هـوامش الـدراسـة

(1) أنظر: عبد القادر عرابي، قراءة سوسيولوجية في منهجية ابن خلدون، في: آزاد أحمد علي، بنسالم حميش وآخرون، الفكر الاجتماعي الخلدوني، المنهج والمفاهيم والأزمة المعرفية ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 43 ، 44 .

(2) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1979 ص 3 .

(3) نفس المرجع .

(4) نفس المرجع، ص 4 .

(5) أنظر: أبوخلدون ساطع الحسري، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1967، ص 264 .

(6) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص 2 .

(7) أبوخلدون ساطع الحصري، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق ص 264 .

(8) نفس المرجع ، ص 265 .

(9) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص 2.3 .

(10) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص 57 .

(11) أنظر: مهدي عامل، في علمية الفكر الخلدوني، دار الفرابي، بيروت، 2006، ص 13.14 .

(12) نفس المرجع، ص 14 .

(13) أنظر: عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص 3 .5 .

(14) أبوخلدون ساطع الحصري، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق ص 269 .

(15) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص 57 .

(16) أبوخلدون ساطع الحصري، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق ، ص 269 .

(17) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص 58 .

(18) أبوخلدون ساطع الحصري، درسات عن مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق ص 269 .

(19) نفس المرجع .

(20) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص 58 .

(21) نفس المرجع .

(22) نفس المرجع.

(23) أنظر هذه القواعد مدروسة بالتفصيل في : حسن الساعاتي، ابن خلدون، مؤسس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003 .